

نظرية العامل وتوجيه التركيب النحوي في أمالي ابن الشجري

جامعة أم درمان الإسلامية كلية التربية

د. يوسف دفع الله حسين محمد

المستخلص:

تناول هذا البحث نظرية العامل وتوجيه التركيب النحوي في أمالي ابن الشجري، نبعت أهمية البحث من أهمية العامل ودوره في المعنى على مستوى البنية السطحية والبنية العميقة للتركيب النحوي، ومعرفة موقف ابن الشجري من العامل وطريقة توجيه التركيب النحوي، للكشف عن ملامح النظريات اللسانية الحديثة في أماليه. شملت مباحث الدراسة ابن الشجري، وتعريف العامل ونشأته، ونظرية العامل والدراسات الحديثة، والعلاقة بين العامل وعلامة الإعراب، وبنية العلاقات بين مكونات التركيب اللغوي، والتقدير عند ابن الشجري. وقد استخدمت المنهج الوصفي. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: اهتم ابن الشجري بالمعنى دون إغفال للعامل، فصحة الإعراب لديه مرتبط بصحة المعنى، لم يكن ابن الشجري مقلداً مسلماً بكل ما وصل إليه من التراث النحوي، بل كان صاحب شخصية نحوية مستقلة، ظهرت من خلال تمحيصه ونقده لبعض الآراء النحوية، بلغ مرحلة متقدمة من التدقيق في المعاني الكثيرة التي يؤديها الاختلاف في تركيب الجملة، والمعاني التي يؤديها التركيب الواحد باختلاف الأوجه الإعرابية التي تعبر عن تلك المعاني، يميل إلى المعنى في حالات تقدير محذوف دون إغفال نظرية العامل في كثير من الحالات التي وجد فيها المعمول دون عامل، والعكس، انتباهه لوجود بنيتين في التركيب اللغوي، الأولى: البنية الظاهرية، وتقابلها البنية السطحية عند التحويلين، الثانية: البنية العميقة التي يتكون منها التركيب اللغوي. الكلمات المفتاحية: ابن الشجري - التركيب النحوي - نظرية العامل - الإعراب.

Factor theory and grammatical structure in Amali Ibn al-shjari
Dr: Yousif Dafa alla Hussein Mohammed

Abstract

This research dealt with the theory of the factor and the direction of the grammatical structure in Ibn al-Shjari. . The subjects of the study included Ibn Al-Shjari, the definition of the factor and its origin, the theory of the factor and modern studies, the relationship between the factor and the sign of the syntax, the structure of relationships between the components of the linguistic structure, and the appreciation of Ibn Al-Shjari. The descriptive method was used. The study reached several results, including: Ibn al-Shjari was interested in the meaning without neglecting the factor, the correctness of his parsing is linked to the correctness of the meaning. Grammatical, it has reached an advanced stage of scrutinizing the many meanings performed by the difference in the sentence structure, and the meanings performed by the same structure according to the different syntactic aspects that express those meanings. Without a factor, and vice versa, his attention to the presence of two structures in the linguistic structure, the first: the apparent structure, and the surface structure corresponding to the transformationalists, the second: the deep structure that makes up the linguistic structure.

Keywords: Ibn al-Shjari - grammatical structure - factor theory - syntax.

تقديم:

إنَّ العامل النحوي يُعدُّ ركناً أساسياً في بناء النظرية النحوية، إضافة إلى أهميته كأحد المصطلحات النحوية الأصلية، الذي يحدد وظائف الكلمة في التركيب اللغوي، ولا مناص من الاعتداد به، فهو قديم تعود أصوله إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، ومن ثم سيبويه، وقد ظهر هذا العامل نتاجاً لاهتمام النحاة بالعلة، في محاولة منهم للبحث عن سبب وجود كل حركة إعرابية، أدت هذه المحاولات إلى نشوء نظرية العامل التي ارتكزت على ثلاثة أركان: العامل والمعمول والعمل الذي يجلبه العامل في المعمول، ولم يكن ابن الشجري بعيداً عن هذه المحاولات، حيث سار على نهج من سبقوه، فوضع العامل موضعاً يستحقه، ولم ينكر وجوده وقد ظهر هذا في مطاوى المباحث النحوية في أماليه، فتكشفت عنده ملامح من النظريات اللسانية الحديثة.

ابن الشجري:

تعددت الروايات في اسم ابن الشجري، وقد كادت أن تتفق مع اختلاف طفيف، فمنها ما يقول: «هو الشريف أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة العلوي الحسني النحوي المعروف بابن الشجري»⁽¹⁾، وُلِدَ ببغداد، التي كانت تحت حكم السلاجقة في رمضان سنة 450هـ⁽²⁾، وقد كان «فريد عصره

ووحيد دهره في علم النحو، وكان تام المعرفة باللغة، وكان فصيحا حلو الكلام حسن البيان والإفهام، ووقوراً في مجلسه، ذا صمت، لا يكاد يتكلم في مجلسه بكلمة إلا إذا تضمنت أدب نفس أو آداب درس⁽³⁾. وجد ابن الشجري نفسه مع كثير من العلماء في الطور الرابع من أطوار النحو والذي يُسمى بطور الترجيح والبسط والتأليف، لم يأت فيه العلماء بقواعد جديدة، فقد كانوا يعتمدون على قواعد الأطوار السابقة، فانكب على كتب السابقين، ووقف على آرائهم، شارحاً ومفسراً ومتعقباً وناقداً ومضيفاً ومستدركاً، ولم يكن مقلداً مسلماً بكل ما وصل إليه من التراث النحوي، بل كان صاحب شخصية نحوية مستقلة، ظهرت من خلال تمحيصه ونقده لبعض الآراء النحوية، وإذا أبحرنا في مطاوي أماليه نجد أن لسيبويه ومذهبه النحوي أثر كبير في آرائه، حيث وافقه بكثرة لم يوافق بها غيره، كما نجد كثيراً من آراء النحويين المتقدمين الذين نقل عنهم، بمختلف انتماءاتهم ومشاربهم، وقد مثلت هذه النقول مصدراً اعتمد عليه ابن الشجري في أماليه. وقد كان له اتصال ببعض أعلام عصره، حيث «قرأ الحديث بنفسه على جماعة من الشيوخ المتأخرين، مثل: أبي الحسن المبارك بن عبد الجبار بن أحمد بن القاسم الصيرفي، وأبي علي محمد بن سعيد بن نبهان»⁽⁴⁾، وغيرهم، و «تلمذ عن التبريزي، وأخذ عنه اللغة والأدب، وكان شيخاً لابن الخشاب، وأبي البركات الأنباري»⁽⁵⁾، وغيرهم.

توفي ابن الشجري في يوم الخميس السادس والعشرين من رمضان، من سنة اثنين وأربعين وخمسمائة هجرية، ودفن في الغد في داره بالكرخ، وصل عليه علي ابن الحسين الغزنوي⁽⁶⁾، وبذلك يكون ابن الشجري قد عاش اثنين وتسعين عاماً؛ لأنه ولد سنة 450 هـ وتوفي سنة 542 هـ وهو عمر طويل كما نرى، أنفق فيه أربعين سنة في تدريس النحو⁽⁷⁾، حيث كانت له حلقة بجامع المنصور يُقَرَأ فيها النحو والأدب، ويعد كتابه الأمالي من أشهر مؤلفاته، وأضخم كتب الأمالي حجماً، حيث بلغ عدد مجالسه (84) مجلساً، مطبوعة في ثلاثة أجزاء، تناول فيه مختلف فنون اللغة، منها القضايا النحوية حيث تناولها بطريقة مغايرة لما هو مألوف في كتب النحو من ترتيب للأبواب النحوية، ومرد هذا لطبيعة الأمالي كدروس قُدمت في حلقات لطلاب العلم تتناول مختلف فروع اللغة، وقد أفاد النحاة وغيرهم من هذا المصنف، وقد نقل عنه ابن الأنباري، وابن مالك، والمرادي، وأبو حيان الأندلسي، وابن هشام، وقد عوّل عليه الأخير كثيراً في كتابه (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)

المبحث الأول: تعريف العامل ونشأته:

العامل في الاصطلاح النحوي: «هو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب، رفعاً ونصباً وجزماً»⁽⁸⁾، وهو ثلاثة أنواع: أولها العامل القياسي: هو ما صحَّ أن يُقال فيه: كل ما كان كذا فإنه يعمل كذا، كقولنا: غلام زيد، لما رأيت أثر الأول في الثاني وعرفت علته قست عليه (ضرب زيد) و (ثوب بكر)، وثانيها العامل المعنوي: «وهو العامل الذي لا يكون للسان فيه حظ، وإنما هو معنى يُعرب بالقلب» أي التجرد من العوامل اللفظية. كما في الابتداء فهو رافع للمبتدأ عند سيبويه، وثالثها العامل السماعي: هو ما صحَّ أن يُقال فيه: هذا يعمل كذا، وهذا يعمل كذا، وليس لك أن تتجاوز، كقولنا: إنَّ الباء تجر، ولم تجزم وغيرهما⁽⁹⁾ لقد ظهر العامل تبعاً لاهتمام النحويين بالعلة، محاولين البحث عن سبب وجود الحركة الإعرابية، فتوصلوا إلى أن العلة هي سبب في وجود نظرية العامل، يقول أحد المحدثين: «وتشعب عن فلسفة العلة نظرية العامل، فافترض النحاة أنه لا بد لكل حالة إعرابية من وجود عامل أدى إليها وكان سبباً فيها»⁽¹⁰⁾، وقد

أثارت جدلاً كبيراً حول أسباب نشأتها ودواعي وجودها، وآثارها في النحو، وارجع عدد من الباحثين سبب نشأة العامل في النحو إلى التأثير بالمنطق والفلسفة¹¹، وهذا الرأي ليس راجحاً، فالنحو مرتبط بالقرآن منذ نشأته، حيث وضع النحاة النحو خوفاً على لغة القرآن، «أي أنّ نشأة العامل النحوي مرتبطة أساساً بمطلب غريزي في الإنسان وهو البحث عن سبب لكل ما يراه، لكن التأثير بالمؤثرات المختلفة هو الذي دعا إلى التوسع في العامل حتى صار إلى ما ينكره الدارسون اليوم»¹² فحفظ اللغة وتعليمها لغير العرب دفع إلى تعييدها فأدى هذا إلى وظهور العامل بشكل جلي في أبواب النحو. وترتكز نظرية العامل في النحو العربي على ثلاثة أركان هي: العامل والمعمول والعمل وهو رمزٌ لتأثير العامل في المعمول، وهدفها «وضع تعليل مقبول للصورة الإعرابية التي جاءت الجملة العربية عليها، وعلى ذلك يكون العامل وسيلة من وسائل التعليل»¹³، ورغم ذلك دعا بعضُ الباحثين إلى إلغائها ويعد ابن مضاء القرطبي (ت 592هـ) أول من دعا صراحة إلى إلغاء العامل وما يترتب عليه «قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنّبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه فمن ذلك ادعائهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي»¹⁴، وهذا لا ينسجم مع صحة التفكير اللغوي الذي يتناول النص اللغوي في بنيته السطحية والعميقة، ولم ينكر ابن جني وجود العامل في اللغة، ولكنه جعله المتكلم، فهو الذي يحدث الأثر على أواخر الكلم في الجملة، حيث قال: «وإنما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه، ك(مررت) بزيد، وليت عمراً قائمٌ وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعلي صفحة القول، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجزم، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ»¹⁵، فالمتكلم هو العامل الحقيقي في إنتاج الكلام ونظمه تبعاً لما تقتضيه من التعبير، إن هذه الآراء المناهضة أوجدت آرا مدافعة ومؤيدة لها إذ لا يمكن أن تكون نظرية العامل سبباً في إفساد النحو وهو قائمٌ عليها ومن هؤلاء المؤيدين عبد الستار الجوّاري فهو يقرر أن العامل ليس عقيماً إذا ابتعد عن التعليل المنطقي لعدم ارتباطه بواقع اللغة أو طبيعة تركيباتها، فمعنى العمل في النحو هو الذي ينبغي أن يكون موضع العناية والاهتمام، لأن العلاقة المعنوية بين أجزاء الكلام ذات أثر في الدلالة على موقع كل جزء في معنى ذلك الجزء»¹⁶، ويقول عبده الراجحي ردّاً على من اعترض: «ومهما يكن أمر المعارضين على فكرة العامل كما وردت في النحو العربي، فإنها كانت ولا تزال أساساً صالحاً لتحليل الظواهر النحوية في العربية، ولا تزال مستعملة في الدرس النحوي الحديث الذي يتناول لغةً تخضع لظواهر إعرابية كما هي الحال في اللغة الألمانية»¹⁷، وحرى بي أن أقول: أن إلغاء نظرية العامل هو إلغاء للنحو، ولا وجود له إلا بها. وهكذا يتلخص لنا موقف النحاة العرب المعاصرين من «نظرية العامل» ما بين منكر ومؤيد لها، منكر يجد فيها إغراقاً في الفلسفة والجدل وتوسيعاً لشقة الخلاف بين البصرة والكوفة، وإيغالا في افتراض التأويلات والتقديرية ومؤيد يرى فيها ركيزة أساسية من ركائز النحو العربي وأن هدمها هدم للنحو. وهنا نشير أنه لا بد من أن نأخذ من نظرية العامل الملاحظ الإيجابية ونطرح غثها بدلاً من رفضها جملةً وتفصيلاً.

أما في الدراسات اللغوية الحديثة ليس هناك عامل ولا معمول، بل يوجد اختلاف في وظائف الكلمات داخل السياق، حيث نجد أن فهم الوصفيين للعامل يعتمد على علاقات الكلمات في الجمل ووظائفها والدلالة

عليها شكلياً، لا على أساس التأثير والتأثر، إذ إن الأخير في رأيهم منبعه العقل والمنطق، أما الأول فأساسه عُرف اللغة. ومن الطبيعي أن لا يأخذ الوصفيون والبنويون من علماء اللغة الغربيين بفكرة العامل لتعارضها مع منهجهم غير التعليلي، حتى أن بلومفيلد قد قبل على مضض مصطلحي العوامل المسببة Causing Factors والعوامل الشارطة Conditioning Factors وهي البيئة الصوتية اللازمة لحدوث التغيرات الصوتية، على الرغم من بعد المصطلحين عن مفهوم العامل في اللغة العربية¹⁸

أما التحويليون فقد أقاموا منهجهم التحويلي على مبدأ العامل Regent أو ما أسماه تشومسكي Government، وتشابه بعض المفاهيم الموجودة في نظرية تشومسكي بالموجودة في نظرية العامل، فقد استخدم تشومسكي مصطلح (المجال) وذلك ان تقع مجموعة من الكلمات في مجال كلمة ما ذات أهمية خاصة فتصبح (في مجالها) in the scope of ويربط عبده الراجحي بين نظرية العامل والنظرية التحويلية: «وقد عادت الآن في المنهج التحويلي على صورة لا تتعد كثيراً عن الصورة التي جاءت في النحو العربي، والتحليل النحوي عند التحويليين يكاد يتجه إلى تصنيف العناصر النظامية وفقاً لوقوعها تحت تأثير عوامل معينة ينبغي على الدارس أن يعرفها ابتداءً. وتكاد المصطلحات التي يستعملها التحويليون لا تختلف عن كلام العرب القدماء. ولنأخذ المثال التالي:

1. That Martin will fail his linguistic course is likely.

2. Martin is likely to fail his linguistic course.

وهكذا نجد أن الجملتين تقعان في مجال كلمة (Likely)، أي أن هذه الكلمة باعتبارها عاملاً، تؤثر في نظم الكلام»¹⁹

فالبنويون ركزوا على تحليل ظاهر اللفظ، ولم يفسروا جملاً ذات تركيب واحد له معانٍ مختلفة، وجمالاً لها تراكيب مختلفة ذات معنى واحد.

المبحث الثاني: العلاقة بين العامل وعلامة الإعراب والمعنى:

إن دخول العامل على المعمول يجلب أحد العلامات الإعرابية إلى آخر الكلمة، سواء كانت العلامة أصلية أو نائبة عنها، فالعامل يجلب العلامة بإجماع النحاة، وتجلّت هذه العلاقة في تعريف الجرجاني للإعراب بأنه «هو اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً»²⁰ في هذا التعريف تتجلى العلاقة الوطيدة بين الإعراب ونظرية العامل.

يعد ابن الشجري العلامات الإعرابية من آثار العوامل حيث علّل تغيّر آخر (عندها) في قوله: كان عندها فانتزعت من عندها، فقال: (فتغيّر آخره لتغيّر العامل فيه)²¹، وهذا يدل على إدراكه لدور الحركة الإعرابية في أداء المعاني والكشف عنها، قال الزجاجي (ت 377 هـ) عن الحركة الإعرابية: «إن الأسماء لما كانت تعنونها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة، ومضافاً إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني فقالوا ضرب زيدٌ علياً فدلوا برفع زيد على أن الفعل له ونصب (علياً) على أن الفعل واقعٌ به، وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل إن أرادوا، وتكون الحركات دالة على المعاني»²²، وابن الشجري يلتقي مع الزجاجي في القول بدلالة الحركات على المعاني فهو يقول معللاً عدم تحريك المجزوم للقاء

الساكن بالضم أو الفتح: «لو حركوا المجزوم للقاء الساكن بالضم أو الفتح، التبست حركته بالحركة الحادثة عن عامل، ألا ترى أنك لو قلت: يَخْرُجُ الغلامُ فكسرت الجيم، أردت أن تنهاه عن الخروج، لم يكن في ذلك صدق ولا كذب، ولو قلت لا يَخْرُجُ الغلامُ فضمنت الجيم كان خبراً منفيًا، واحتمل التصديق والتكذيب، فلولا الفرق بين هذين المعنيين باختلاف الحركة، لالتبس النهي بالنفي»²³، وهذا يدل على إدراكه لدور الحركة الإعرابية في الفصل بين المعاني وتداخلاتها لتفادي اللبس، ويتجلى إدراكه في حديثه عن العدول إلى الفتح في نون الجمع وذلك للتفريق بينها وبين نون التثنية في قوله: «في قولك: الزيدان والزيدون، ويفعلان ويفعلون، باختلاف الحركة في هذا النحو للفرق والتعديل ومعنى التعديل أن ثقل الكسرة مع خفة الألف وثقل الواو مع خفة الفتحة تعديلاً»²⁴

أكثر ابن الشجري من آرائه الإعرابية المتعددة، بل أفرد للإعراب مجالس خاصة، متفرداً بوجوه إعرابية خالف فيها مَنْ سبقه، تجلت فيها رؤية ابن الشجري الفكرية في عمق العلاقة بين الإعراب والمعنى، إذ يعتمد على المعنى بشكل كبير في حال تصادمه مع الإعراب، رابطاً الإعراب بصحة المعنى أو فساده، ملتقياً فكره بذلك مع علم اللغة الحديث، حيث يعتمد في تحليله على أبعاد النص السطحية والعميقة، متوخياً الدقة لإدراك المعنى الداخلي للنص. وقد تناول قضية تلازم الإعراب والمعنى في الخلاف الذي دار بين الأصمعي والكسائي حول إعراب (رُئمان) في قول الشاعر²⁵

أَنْ جَزَوْا عَامِراً سَوْءاً بِفَعْلِهِمْ أَمْ كَيْفَ يَجْزُونِي السَّوْءَ مِنَ الْحَسَنِ
أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطَى الْعَلَوْقُ بِهِ رُئْمَانُ أَنْفٍ إِذَا مَا ضُنَّ بِالْبَيْنِ
فالأصمعي رواه (رُئْمَانُ) بالنصب، والكسائي أجاز فيه الرفع والنصب والخفض أما ابن الشجري فرأى: «أن انتصاب (رُئْمَانُ) هو الوجه الذي يَصِحُّ به المعنى والإعراب، وإنكار الأصمعي لرفعه إنكاراً في موضعه، لأن رُئْمَانَ العلوْقِ اللَّبَّوْ بِأَنْفِهَا هو عَطِيئُهَا، ليس لها عطية غيره، فإذا أنت رفعتَه لم يَبْقَ لها عطية في البيت لا لفظاً ولا تقديرًا، ورفعَه على البَدَلِ من (ما) لأنها فاعل (ينفع) وهو بدل الاشتمال، ويحتاج إلى تقدير ضمير يعود منه على المبدل منه، كأنك قلت: رُئْمَانُ أَنْفِهَا إِيَّاهُ، وتقدير مثل هذا الضمير قد ورد في كلام العرب، ولكن في رفعه ما ذكرت لك من إخلاء (تعطى)، من مفعول في اللفظ والتقدير، وجر (الرُئْمَانُ) على البَدَلِ أقرب إلى الصحيح قليلاً، وإعطاء الكلام حقه من المعنى والإعراب إنما هو بنصب (الرُئْمَانُ)، ولحاجة الكوفة في أكثر كلامهم تهاويل فارغة من حقيقة»²⁶، وهو بهذا يبتعد عن التكلف في التقدير ما أمكن فإذا صح المعنى دون اللجوء إلى التقدير فذلك أفضل. ومما فسره ابن الشجري من التقديرات والحذوف استناداً إلى اتصال الإعراب بالمعنى قوله تعالى²⁷: (أَيَحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً فَكَرِهْتُمُوهُ)، إذ وجه الإعراب وفق هذه الحذوف، وعلق في آخر كلامه بالقول: «والذي ذكرته من التقديرات والحذوف في هذه الآية مشتمل على حقيقة الإعراب مع المعنى»²⁸، حيث نجده لم يكتفِ بإبداء رأيه وحسب بل إنه عاب على الزجاج وأبي علي الفارسي إخلالهما بحقيقة إعراب الآية قائلاً: «وذكر الزجاج وأبو علي في تفسير قوله: (فَكَرِهْتُمُوهُ) تفسيراً تَضَمَّنَ المعنى دون حقيقة الإعراب، قال الزجاج في تقدير المحذوف: فكما تكرهون أكل لحمه مَيْتاً كذلك تجنبوا ذكره بالسوء غائباً، وقال أبو علي في (التذكرة) فكما كرهتم أكل لحمه مَيْتاً فاكروهوا غيبته واتقوا الله، وأخذ أيضاً على الفراء إغفاله جانب المعنى، قال: «وقال الفراء»²⁹: فقد كرهتموه فلا تفعلوه، يريد: فقد

كرهتم أكل لحمه ميتاً فلا تغتابوه، فإن هذا كهذا، فلم يفصح بحقيقة المعنى»³⁰ ويتضح مما سبق رفض ابن الشجري الفصل بين المعنى والإعراب، وجعل كلاً منهما قائماً بذاته، فالإعراب يشكل عنده البنية السطحية والمعنى يشكل البنية العميقة ومنهما يتكون التركيب اللغوي الذي تتضح فيه الدلالات المختلفة، كما نلاحظ تقديم المعنى لديه على الإعراب وهو بذلك يتمثل مقولة ابن جني « فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى، فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبل تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت طريق تقدير الإعراب حتى لا يشذ شيء منها عليك»³¹ ويقول أيضاً: «وذلك أنك تجد في كثير من المنشور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين، هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه، فمتى اعتورا كلاماً ما أمسكت بعروة المعنى، وارتحت لتصحيح الإعراب»³² ويتجلى هذا الالتقاء في الرؤى في تقديم المعنى من خلال تفسير ابن الشجري، لبنت المتنبي³³

لولا مفارقة الأحباب ما وجدت لها المنيا إلى أرواحنا سُبلاً
حيث يقول: «والمصدر الذي هو مفارقة مضاف إلى فاعله وليس بمضاف إلى مفعوله، إضافة السؤال في قوله تعالى³⁴: (لقد ظلمك بسؤال نعجتك) ولا يحسن أن تقدر: لولا مفارقة المحبين الأحباب، وإن كان ذلك جائزاً من طريق الإعراب، لأن المحب لا يوصف بمفارقة محبوبه، وإيجاد سبيل للمنية إلى روحه، وإما هو مفارق لا مفارق»³⁵ وهناك أمثلة كثيرة تدل على اعتماد ابن الشجري على المعنى، فعلمة الإعراب لديه تتصل بالبنية الداخلية التي يحتكم إليها النص، وهذا الاعتماد هو انعكاس مباشر لنظرية العامل، وقد أعانه كثيراً في التحليل والتفسير.

إن تغير الحركات الإعرابية دليلاً على تغير المعاني، وإن كانت الحركات تتغير تبعاً للعوامل، لكنه ليس تغيراً مجرداً معزولاً عن المعنى، بل إنه ملتصق به، فالعامل والإعراب هما المحوران اللذان تدور حولهما النظرية النحوية، وبما أن العامل هو محور العلاقات إذ يقتضي فاعليه ومفعولية وظرفية، لذا ربطه النحاة بعلامات الإعراب مباشرة لأنها تشير إلى هذه المعاني، فالإعراب فرع على المعنى، ولا يمكن للنحوي إغفال المعنى، فحركة الإعراب تنقل المعنى من أسلوب إلى آخر مثل: ما أحسن زيداً فيكون تعجباً، وقولنا ما أحسن زيداً فيكون معنى الاستفهام، وقولنا ما أحسن زيداً (بالنصب) يكون معنى النفي، فلولا الإعراب في هذه المواضع لالتبست المعاني ببعضها.

المبحث الثالث: بنية العلاقات بين مكونات التركيب اللغوي:

بلغ اهتمام اللغويين العرب بدراسة تركيب الجملة مبلغاً عظيماً، فتعرفوا من خلاله على وظائف الكلمات في التركيب، وقد اهتم النحو بتفسير التركيب اللغوي لكشف الترابط بين أجزاء الجملة، والوظائف التي تقوم بها أنواع الكلم في الجملة وفق تصنيف النحاة لها، حيث نجد أن بنية الجملة في العربية تقوم على وظيفتين هما المسند والمُسند إليه، وهذا يعني أن الإسناد هو الأساس في الجملة العربية ولا تقوم إلا به، فهو بؤرتها وبقية العلاقات ما هي إلا زيادة بيان لها، وإزالة ما يعتريها أو أحد ركنيها من إبهام أو غموض، ويلعب العامل في هذا دوراً مؤثراً، حيث يتحكم في تغيير العلاقات بين الكلمات أو إضافة الجديد إلى العلاقات في تشكيل المعاني النحوية، ويتجلى لنا ذلك بالنظر إلى الفعل، الذي جعله النحاة أصلاً في العمل وحملوا عليه الأسماء والحروف العاملة لشبهها بالفعل أو لتضمنها معناه أو لاختصاصها، وربما دفعهم إلى ذلك أنهم رأوا

علاقات كثير من الأسماء ترجع للفعل لأنه يقتضي عدّة أمور من فاعل يقوم به ومفعول يقع عليه ومكان وزمان تمّ فيهما، وبهذا الفهم يكون العامل هو محور للعلاقات إذ يقتضي فاعلاً ومفعولاً وظرفاً وغير ذلك من الوظائف النحوية، ولما كانت علامات الإعراب تشير إلى هذه المعاني فقد ربطها النحاة بالعامل مباشرة وقالوا في تعريف الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل، فالتركيب هو الذي يُحدد العلاقات بين الكلمات. اهتم ابن الشجري كثيراً بنظرية المعنى واعتمد عليها في كشف أسرار الظاهرة اللغوية، واتضح ذلك في تحليله للعلاقات التي تصل بين عناصر الجملة، لينطلق في تحليلاته اللغوية منطقاً صحيحاً، ويتجلى اعتداده بالمعنى في بيانه عن المعنى المعجمي لكل كلمة وصولاً إلى ربط ذلك بالنسيج الكلي الذي يقتضيه المقام، حتى أنه يحتج لصحة رأيه وسداده بتعويله على المعنى فهو مثلاً، يقول: «ومما جاء بلفظ التعريف وظاهره أنه حال، وإغما انتصابه انتصاب المصادر، قولهم: طلبته جهداً، ورجع عَوْدَه على بدئه أي رجع من حيث جاء، وأرسلها العراك، والتقدير: طلبته تجهداً جهداً، ورجع يعودُ عودَهُ، وأرسلها تُعَارِك العراك، فالحال في الحقيقة الفعل الناصب للمصدر»³⁶ وقد اعتمد ابن الشجري على المعنى لدحض مزاعم من قال إن (أَنْ) تستعمل بمعنى (إِذ) في بعض المواضع، وردّ قائلاً: «وهذا قولٌ خال من علم العربية، والصواب أن (أَنْ) في الآية، على بابها فهي مع الفعل الذي وصلت به في تأويل مصدر مفعول من أجله، فقوله تعالى: (37) (وعجبوا أن جاءهم منذرٌ منهم) معناه: لأن جاءهم ومن أجل أن جاءهم، وكذا التقدير في جميع ما استشهد به، ثم أقول: إن تقدير (إِذ) في بعض هذه الآي التي استشهد بها يفسد المعنى ويحيله، ألا ترى أن قوله تعالى (38): (ولا تأكلوها إسرافاً وبداراً أن يكبروا) لا يصح إلا بتقدير: من أجل أن يكبروا، ويفسد المعنى بتقدير: إذ يكبروا ثم إذا قدرها في هذه الآية بالظرف الذي هو (إِذ) ونصب بها الفعل، فحذف نون (يكبرون) كان فساداً ثانياً»³⁹ وهكذا نتبين مدى اعتماد ابن الشجري على المعنى في تحليله اللغوي، رابطاً بين صحّة التركيب النحوي وصحّة المعنى، فلا صحّة للشكل لديه مجرداً من المعنى فذلك يؤدي إلى تحديد علاقات بين عناصر الجملة بعيدة عن المعنى العام المراد.

أما عن طريقة ابن الشجري في تحليل الجمل فقد تمثّلت لديه بالبداء بالكلمة وذلك في اتجاهين: الأول: يمكن تسميته التحليل التصنيفي وذلك ببيان اللواحق التي تمثّل عناصر مستقلة في تكوين الجملة كالضمائر المتصلة وياء النسب واللواحق التي تمثل علامات التثنية والجمع وعلامات الإعراب، وقد اهتم ابن الشجري بتوضيح نوع الفعل ونوع الاسم وذلك لتحقيق سلامة التحليل على المستويين التركيبي والوظيفي، الثاني: التحليل الوظيفي، وذلك ببيان الوظيفة النحوية للكلمة في التركيب كالفاعلية والمفعولية والحالية والإضافة والخبرية والنعتية، وهكذا تتضافر البيانات التصنيفية والوظيفية في تحليل التراكيب المختلفة للجمل موضحة المعنى مع إخباراً بالصلة أو الخصائص بين الكلمات التي وقعت في التركيب. فالمواقع الوظيفية هي مواقع داخل إطار التركيب تحدد دور الصيغة اللغوية في التركيب والتي لها علاقة بأجزاء أخرى من نفس التركيب فالوظائف هي العلاقات النحوية التي تحدد عمل الصيغة في التركيب. ومن خلال تتبعي لأسلوب ابن الشجري في إعراب الجمل، وجدت أنه ينطلق من الجملة كتركيب للتحليل مستخدماً الإعراب، ثم يبين علاقة مكونات الجملة مع السياق العام وتأثيرها به، حتى يتشكل لديه في النهاية بناء لغوي محكم يستند فيه إلى المعنى والمبنى المقصود، ويستخدم وعيه اللغوي فيشير إلى وجود عناصر لغوية تحل محل عناصر أخرى دون إخلال بالمعنى أو المبنى، وبهذا نتوصل إلى ملامح من البنيوية التي توصل إليها نحائنا

القدماء أثناء تناولهم للغة وإرسائهم لقواعدها، منطلقين في كل ذلك من النظرية النحوية العربية وتأثرهم بها، وتعرف البنيوية بأنها «نظرية في المعرفة، تؤكد أهمية النموذج أو البناء في كل معرفة علمية، وتجعل للعلاقات الداخلية والنسق الباطن قيمة كبرى في اكتساب أي علم»⁴⁰ ومن أبرز أصولها التحليل الذي يركز على أن الجملة ليست خطأً أفقياً من الكلمات المرصوفة رصفاً، وإنما هي نسق منظم تربط بين عناصره علاقة ما لتؤدي مفهوماً محدداً، ونلمح ذلك بوضوح في تقسيم النحاة للجملة إلى جمل لها موقع من الإعراب محل المفرد، وجمل ليس لها موقع من الإعراب، وفي هذا المضمار نرى ابن الشجري يقول: «وقد تقع الجملة أحوالاً، كما تقع أخباراً وأوصافاً، فمن الجملة التي وقعت فيه موضع الحال قول الهزانية⁴¹

رَبِيتُهُ وَهُوَ مِثْلُ الْفَرْخِ أَعْظَمُهُ أُمُّ الطَّعَامِ تَرَى فِي رِيشِهِ زَعْبًا

قولها: (أعظمه أم الطعام) حال من الفرخ، والعامل فيها ما في (مثل) من معنى التشبيه، فالمعنى، مثل الفرخ صغيراً، لأنها أرادت بأم الطعام حوصلته، ولا تكون حوصلته أعظمه إلا وهو صغير»⁴².

فجملة (أعظمه أم الطعام) وقعت في موقع (صغيراً) الذي وقع في المركب حالاً، أي أن الجملة تقوم بدور وظيفته على أنها حال، وهذا يعني ضمناً وجود تركيبان للوضع البنيوي يقومان بدور وظيفي دلالي واحد، وبذلك تكون الجملة (أعظمه أم الطعام)، والمفرد (صغيراً) يؤديان معنى الحال، ومن فوائد هذا المنهج إبراز العلاقات النحوية القائمة بين مكونات التركيب.

انطلاقاً من المنهج الوصفي صنف ابن الشجري والنحاة الأوائل الأدوات مثلاً تصنيفاً واحداً معتمدين على التشابه الوظيفي، ومن ذلك تصنيفه لأدوات الاستفهام للتشابه الوظيفي بينها، وتقسيمها إلى حروف وهي الهمزة (وهل وأم)، وأسماء وهي: (من، ما، كم، وأي) وظروف مستفهمٌ بها: (أين، كيف، متى، أيان، وأنى). ولا يقتصر تصنيف ابن الشجري النحوي لمكونات التركيب النحوي على الوظيفة، بل ينطلق من وعيه اللغوي متقصياً ومحللاً لبنية التركيب ودلالاتها، وفي ضوء هذه الرؤية يعرض ابن الشجري أمثلة توضح إمكانية حمل بعض الأدوات معنى أداة أخرى، اعتماداً على التشابه الوظيفي والدلالي، ومن ذلك ما ذكره في إمكانية إحلال (إذ) محل (حيث) لاشتراكهما في الوظيفة والدلالة، قال ابن الشجري: «حيث وهو من الظروف التي لزمتهما الإضافة إلى جملة فأشبهه بذلك (إذ) تقول جلسْتُ حيث زيدٌ جالسٌ وحيثُ جلس زيدٌ، كما تقول: خرجْتُ إذ زيدٌ جالسٌ، ودخلْتُ إذ جلس زيدٌ»⁴³.

وتقع «ثم» بدلاً من «إذا» لتشابهها في الوظيفة وهي «الظرفية» والدلالة فهو يُعرف بـ (ثم) أولاً ثم يذكر (إذا) بقوله: بمعناه، تقول: خرجْتُ فإذا زيدٌ، معناه فثم زيدٌ، وإن شئتَ: فهناك زيدٌ»⁴⁴. والاستبدال عنده لا بد من انتظامه في نسق تحكمه ضوابط تنظم بنية التركيب وما ترمي إليه من دلالة، وإلا اختلطت وظائف الأدوات ودلالاتها، وفقدت اللغة نظمها التي تتميز بها، والتي اكتسبتها من أنساقها التركيبية، ولذلك نجد أن ابن الشجري يكشف عن الفروق الدقيقة بين الأدوات التي تنتمي إلى حقل واحد، ومن ذلك شرحه للفرق الدلالي بين (إذا) و(إن) الشرطيتين، فعلى الرغم من التشابه الوظيفي وهو (الشرطية)، يقول ابن الشجري: «(إذا) تخالف (إن) من حيث شرطوا به فيما لا بد من كونه، كقولك: إذا جاء الصيف سافرت، وإذا انصرم الشتاء قفلت، ولا تقول (إن جاء الصيف)، ولا (إن انصرم الشتاء)؛ لأن الصيف لا بد من مجيئه والشتاء لا بد من انصرامه، وكذا لا تقول: إن جاء شعبان، كما تقول: إذا جاء شعبان، وتقول إن جاء زيدٌ لقيته

فلا تقطع بمجيئه، فإن قلت: إذا جاء، قطعت بمجيئه، فلما خالفت (إذا) (إن) فيما تقتضيه (إن) من الإبهام، لم يجرموا بها في سعة الكلام⁴⁵. وهكذا يقرر ابن الشجري أن السياق النحوي هو الذي يتحكم بالاستبدال، فـ(إذا) و(إن) خارج السياق أداتا شرط ولهما المعنى نفسه لكن إدراجهما من خلال التركيب يوضح الفروق الدلالية بينهما التي لا تظهر أبداً بوجودهما مفردتين، فمقام الشرط مع (إن) يقتضي الشك ومع (إذا) يقتضي التحقيق بحصول الشيء، فـ(إن) و(إذا) اشتركا في أصل المعنى وهو الشرط والتعليق واختلفتا من حيث المقام، وكذلك لكل كلمة من أدوات الشرط مع الماضي مقام ليس له مع المضارع ففي الماضي مقامها إظهار غلبة الوقوع وفي المضارع إظهار الاستمرار المتجدد، ومن تفريقه بين الأدوات في الباب الواحد، فرق بين (هل) و(الهمزة) الاستفهاميتين إذ يقول: «فالهمزة للإثبات كقوله: أطرباً وأنت قسري، خاطب نفسه مستفهماً وهو مثبت أي قد طربت، ولا يجوز هل طرباً؟»⁴⁶، إن ابن الشجري ومن خلال ما سبق يدرك بوعيه أن الأدوات وإن انتمت لحقل واحد، وتشابهت في وظائفها وفي أدائها لما وضعت له أصلاً، فإن بعضها قد يخرج عن استعماله الأصلي إلى معنى آخر مثل (الهمزة) التي دلت على الاستنكار وهي أداة استفهام، بينما لم تدل على ذلك (هل)، أي أن البنية العميقة لجملته الاستفهام (بالهمزة) دلت على معنى آخر بلفظ الاستفهام. وقد وردت ألفاظ صريحة تؤكد إدراك ابن الشجري العميق لوجود ظاهرة الاستبدال كإحدى وسائل التعبير في التراكيب اللغوية فهو يقول عن إمكانية الاستبدال بين المصادر: «ولكن المصدرين إذا تقارب لفظاً مع تقارب معنيهما جاز وقوع كل واحد منهما موضع صاحبه»⁴⁸، كقوله تعالى⁴⁷: (وتبتل إليه تبتلاً)، أي أن التعبير في بنيته العميقة هو: (وتبتل إليه تبتلاً) لأن مصدر تَفَعَّل هو تفعل، فابن الشجري يقف بنا على ملاحظة بنيوية في بناء النظرية اللسانية العربية، وهو مبدأ الاستبدال ويستخدم ألفاظاً مثل: وضع موضعه وقع موقعه، وضع مكانه لتوضيح هذه الملاحظة، ومثال ذلك أن الحرف المصدرى وصلته محل الاسم في موقع المبتدأ، يقول ابن الشجري: «يكون أن مع صلته في تأويل مصدر في موضع رفع أو نصب أو خفض»⁴⁹، ومثل قوله تعالى⁵⁰: (وأن تصوموا خير لكم) أي صومكم، وقوله⁵¹: (وإن تعفوا أقرب للتقوى) أي وعفوكم. فالمصدر المؤول من (أن) والفعل المضارع (أن تصوموا) و(أن تعفوا) حل محل المصدر الصريح (صيامكم) و (عفوكم) للتماثل الوظيفي بينهما، ومن الأمثلة التي ساقها ابن الشجري ضمن هذا المجال، مجيء (هنيئاً) في قول أبي الصلت الثقفي⁵²:

أشرب هنيئاً عليك التاج مرتفقاً في رأس غمدان داراً منك محلاً
ف (هنيئاً) هي حال وقعت موقع الفعل بدلاً من اللفظ به، كما وقع المصدر في قولهم: سقياً له ورعياً بدلاً من اللفظ بسقاه الله ورعاه الله، فلا يجوز ظهور الفعل معه، لأنه قام مقامه، فصار عوضاً عنه»⁵³. وبذا يقرر ابن الشجري أن الاستبدال موجود بين الصيغ وقد قام الحال بوظيفة الفعل، وكذلك المصدر، ومن الشروط التي أوردها لنا ابن الشجري ويجب توافرها في الاستبدال عدم جواز ظهور المبدل والمبدل منه معاً، لأنه حل محله وسد مكانه ويمكن إدراك أن سبب الاستبدال يعود إلى طبيعة اللغة وقدرة المتكلم الذي يظهر براعته من خلال استبداله صيغة بصيغة أخرى ضمن ضوابط تسمح بها اللغة وتتيحها، كما قد يميل المتكلم إلى استبدال صيغة بأخرى طلباً للإيجاز فـ (سقياً له) و(رعياً) جاءت اختصاراً لـ (سقاه الله) و(رعاه الله). نلاحظ أيضاً في أمالي ابن الشجري أنه تناول علاقة الاستبدال بين عناصر الجملة، حيث يتم جلب

لفظ من خارج السياق ليحل محل عنصر داخل السياق، ومن هذه الأمثلة حلول الظرف محل الفعل وقيامه مقامه، «فمثلاً في قولهم: إليك ووراءك وعليك زيداً، ودونك عمراً، وجاءني من عندك والذي في الدار زيداً، أراد أن إليك ووراءك، وقعاً موقع: تنح وارجع، وعليك ودونك، وقعاً موقع: الزم وحد، ووقع الظرف في قولك جاءني من عندك، والذي في الدار زيداً، موقع: استقر فكل تلك الظروف قامت مقام الأفعال وصارت بمنزلتها»⁽⁵⁴⁾، وهنا نلاحظ من عبارة ابن الشجري الأخيرة تمثله لأهم سمة من سمات، التحليل البنيوي وهي أن الكلمة تتحدد جزئياً بكل الكلمات التي تملأ مكانها لكنها حلت هي محلها بالاستبدال.

أي أن مبدأ العلاقات الرأسية جذوره ضاربة في الفكر اللغوي العربي، ومن المترادفات التي وقعت موقع بعضها وأشار إليها ابن الشجري⁽⁵⁵⁾: وتقع الألفاظ موضع بعضها في مثل: تبسمت وميض البرق؛ لأن تبسمت بمعنى أومضت ومثله: إني لأبغضه كراهة، وإني لأسنوه بغضاً، ومثله في التنزيل قوله تعالى⁽⁵⁶⁾: (أملههم رويداً)، وقوله تعالى⁽⁵⁷⁾: (فسلموا على أنفسكم تحية)، أي أن تحية جاءت بدلاً من تسليماً، ففي الأمثلة السابقة جاء الاستبدال في مواد معجمية تنتمي خارج السياق إلى صنف واحد، ف (تبسمت) و (أومضت) تنتمي إلى صنف (الفعل)، و (كراهة) و (بغضاً) نابت عن مصادر في باب المفعول المطلق. وقد وردت أمثلة لوقوع المترادفات مكان بعضها في غير موقع عند ابن الشجري ولعل هذه الإشارات المتفرقة إلى الاستبدال تكشف أن ابن الشجري كان يحلل الجمل إلى مكوناتها ويدرك وجود حقول معجمية مختلفة يمكنها أن ترفد بنية الجملة بالمفردات اللغوية وتقوم بالوظيفة ذاتها للعنصر الذي أبدلت منه، كما ترد لديه أمثلة للتبادل بين صيغ صرفية⁽⁵⁸⁾. ولعل المنهج الاستبدالي عند ابن الشجري يقف بنا على سمة معيارية تعود بنا إلى فكرة الأصل والفرع في التراكيب، وقد انطلق من وعيه اللساني خلال عرضه لأماله وأشار إلى وجود أصول تعود إليها تراكيب العربية، تقوم عناصر لغوية أخرى (فروع) بالحلول محلها والقيام بوظيفتها التركيبية نفسها والخضوع للعلاقة التركيبية نفسها القائمة بين أجزاء التراكيب التي حلت محلها. ويقع الاستبدال ضمن الأصل الثاني من الأصول البنيوية في النحو العربي وهو التوزيع وهو وسيلة يلجأ إليها المنهج الاستبدالي في تصنيف وحدات أجزاء الكلام اعتماداً على التشابهات التوزيعية، وقد عول ابن الشجري⁽⁵⁹⁾ مثل غيره من النحاة على قاعدة التوزيع⁽⁶⁰⁾ في الربط بين الاختصاص والعمل إذ وجد أن من الحروف ما يختص بالأسماء، ومنها ما يختص بالأفعال لذلك صنفت في ضوء ذلك كما لم يجز الفصل بين الحرف وما يختص به وهو مبدأ توزيعي⁽⁶¹⁾. وقد أورد ابن الشجري أمثلة لإعمال الحروف لشبهها بالفعل وهو يقول: «فأما ليت وكأن ولعل، فاستجازوا إعمالهن في الأحوال لأنهن أشبهن الأفعال من جهة اللفظ والمعنى، فقوين بهذه المشابهة، فمشابهتهن للفعل من جهة اللفظ بناؤهن على الفتح كبناء الأفعال الماضية، وإن عدة حروفهن كعدة حروف الفعل الماضي، ثلاثة فما زاد، ومشابهتهن من جهة المعنى أن ليت بمعنى أمني، ولعل بمعنى أترجى، وكأن بمعنى أشبه»⁽⁶²⁾. إن هذه النظرية لم تكن غريبة أو بعيدة عن متناول النحاة العرب وليست فكرة التضام التي تظهر واضحة في أعمال النحاة إلا تطبيقاً لمفهوم التوزيعية، فلقد عرف النحاة العرب أنواع الضامم المختلفة، وحددوا الكلمات التي ينبغي أن تقع في توزيع معين، ولا تقع في توزيع آخر لأنها لا تصلح لذلك فالأساس في توزيع الوحدات اللغوية مرتبط بما يحيط بها أو بما يجاورها من وحدات أخرى، هذا الأساس هو ما قام به العلماء العرب في أبواب الإضافة والتوابع والجواب وغيرها من الأبواب⁽⁶³⁾. وقد أخذ نحائنا بهذا المبدأ وبنوا

على أساسه أقسام الكلمة فميزوا بين الفعل والاسم مثلاً استناداً على هذا المبدأ وأخذوا به وهم يحاولون وضع ضوابط تفسر لهم نظام الإعراب، وقد أورد ابن الشجري وفي ضوء هذا المبدأ تعريفات للاسم والفعل⁽⁶⁴⁾. إن الفكر اللساني العربي تمثل عند نحائنا بخروجهم عن دائرة الصواب والخطأ إلى فكرة النظام والتركيب، فليس الأمر مجرد وضع ألفاظ بإزاء معانٍ فحسب، وإنما الأمر يتجاوز كل ذلك إلى عملية التركيب وما ينشأ عنها من علاقات⁽⁶⁵⁾. وخلاصة القول إن سمات من أصول البنيوية توزعت على امتداد الأمالي وبين مطاوعها، لتؤكد لنا أن أهم أسس البنيوية قد انتظمت لدى ابن الشجري، من خلال إشاراته إلى تبادل الوظائف النحوية بين المفردات، والوظائف التي يمكن أن تتبادلها المركبات والجمل فيما بينها على اعتبار أن الجملة أو المركب الذي يحل محل مفرد يأخذ وظيفته ومن ثم تحدد له العلامة نفسها التي تأتي على نهاية المفرد مع التنبيه إلى عدم ظهور هذه العلامة على الجملة. وقد أدى القول بالجملة التي لها محل من الإعراب ويمكن استبدالها بمفرد إلى ظهور ما يسمى بـ (المحل الإعرابي)، إن كل تلك الإشارات اللسانية التي حفلت بها أمالي ابن الشجري تضافرت لتشكّل حجر أساس في بناء النظرية اللسانية العربية.

المبحث الرابع: التقدير عند ابن الشجري

تطرق ابن الشجري إلى قضية التقدير في مجالسه التي عالج فيها الحذف، ولجأ فيها إلى كل أنواع التقديرات من اسم أو ضمير أو حركة، وراعت تقديراته المعنى والصناعة النحوية القائمة على الأصول النحوية العامة والقواعد الخاصة، إضافة إلى قضية تسليمه بمبدأ الأصل والفرع في الكلام، فالأصل في الكلام عدم الحذف، وإن وُجد فالأصل تقدير المحذوف في مكانه الأصلي لأن تقديره في غير مكانه يتطلب تقديراً آخر يتصل بإعادة ترتيب الجملة، ومثال ميل ابن الشجري إلى عدم تكلف تقدير محذوف ما قاله في إعرابه لبيت المتنبي⁽⁶⁶⁾:

كفى تُعلاً فخراً بأنك منهم ودهراً لأن أمسيت من أهله أهل

فقد عرض آراء كل من ابن جني والربيعي والمعري في إعراب (دهر) ثم علق قائلاً: «وعطف دهر وهو اسمٌ حدث على الكون المقدر، وهو اسم حدث، ودهرٌ موصوفٌ بصفةٍ فيها ضميرٌ عائِدٌ على اسم إنَّ وهو التاء من (أمسيت) فهذا وجهٌ في الرفع، صحيحُ المعنى، ليس فيه تقديرٌ محذوفٌ والأوجه المذكورة عمن عزوتها إليهم ليس فيها وجهٌ خالٍ من حذف، إلا الوجه الذي ذهب إليه الربيعي في النصب، وهو قولٌ لا تصحبه فائدة فأبو الفتح والربيعي قدرا فعلاً لرفع «دهر» والمعري قدر مبتدأ لرفع «أهل» وقدّر المعري أيضاً لنصب دهر ما حكيتُ لك لفظه الشاق»⁽⁶⁷⁾، ولعل هذا يوضح لنا سير ابن الشجري على المنهج التعليمي الذي ينفر من الصعوبة والتكلف ويقترّب إلى السهولة دون إخلال في المعنى، ومن الملاحظات التي وقفتُ عليها عند ابن الشجري في التقدير تخطيئه للنحاة الآخرين في تقديراتهم إذا كان معنى التركيب تاماً دونها ففي عرضه لاختلاف النحاة في قول دريد بن الصمة⁽⁶⁸⁾:

لقد كذبتك عينك فاكذبنها فإن جزعاً وإن إجمال صبر

فقال: قال سيبويه: فهذا على «إمّا» ولا يكون على (إن) التي للشرط لأنها لو كانت للشرط لاحتج إلى جواب، لأن جواب «إن» إذا ألحقتها الفاء لا يكون إلا بعدها، فإن لم تلحقها فقلت: أكرمك إن زرتني، سد ما تقدم على حرف الشرط مسد الجواب، وقال غير سيبويه: هو على (إن) التي للشرط، والجواب محذوف، فكانه قال: إن كان شأنك جزعاً شقيت به، وإن كان إجمالاً صبرٍ سعدت به، ثم علق ابن الشجري قائلاً:

«وقولٌ سيبويه هو المَعُولُ عليه، لأنه غير مفتقر إلى هذا الحذف، الذي هو حذف كان ومرفوعها، وحذف جوابين لا دليل عليهما»⁶⁹، وهكذا نستنتج أن الغاية من الكلام عند ابن الشجري معناه، فإذا استقام كما هو فلا حاجة للتقدير ولا مسوغ له. ومن تقديراته التي راعى فيها المعنى والصناعة النحوية منعه لتقدير (إذ) بدلاً من (أن) في قوله تعالى⁷⁰: (وعجبوا أن جاءهم منذر منهم) و(ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم في ربه أن أتاه الله الملك)⁷¹. وغيرها إذ وجد فيها فساداً من ناحية المعنى و مخالفة للقواعد العامة⁷² وقد مثل ابن الشجري أحياناً لظهور المحذوف الذي يقدره في شاهد آخر، أي أنه استمد تقديراته من تراكم أخرى في اللغة ومن مستويات مختلفة فيها ومثال ذلك قول ابن الشجري: «جاء الحذف في قوله تعالى⁷³: (طاعةٌ وقولٌ معروف) تقديره: أمرنا طاعة واحتج صاحب هذا القول بقول الشاعر⁷⁴:

فَقَالَتْ عَلَى اسْمِ اللَّهِ أُمْرُكَ طَاعَةٌ وَإِنْ كُنْتُ قَدْ كَلَّفْتُ مَا لَمْ أَعُوْدْ
فالشاعر قد اظهر المبتدأ المحذوف في الآية⁷⁴.

أي أنه استمد تقدير المحذوف من الآية من بيت الشاعر وهو مستوى مختلف. وقال في حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في قوله تعالى⁷⁵: (وإلى مدين أخاهم شعيباً) أي إلى أهل مدين، ألا ترى أن الضمير الذي هو الهاء والميم في (أخاهم) لا يعود على (مدين) نفسها، وإنما يعود على أهلها، وقد أظهر هذا المحذوف في قوله تعالى⁷⁶: (وما كنت ثاوياً في أهل مدين)، ومنه قول حميد بن ثور⁷⁷:

قَصَائِدُ يَسْتَحْلِي الرَوَاهُ نَشِيدَهَا وَيَلْهُو بِهَا مِنْ لَاعِبِ الْحَيِّ سَامِرٌ
يَعْضُ عَلَيْهَا الشَّيْخُ إِبْهَامَ كَفِّهِ وَيَخْزِي بِهَا أَحْيَاؤُكُمْ وَالْمَقَابِرُ
أي وأهل المقابر⁷⁸.

نراه في هذا يلتقي مع النظرية التحويلية التي تعتمد على أن العنصر المحذوف له دلائل وقرائن في التركيب ذاته، كما يتضح تعمق فكرة البنية العميقة في معالجته لمسألتي الحذف والتقدير إذ إنه يشير إلى ذلك بالقول: وتقديره كذا، على تقدير كذا، أو تأويله كذا، وهذه العبارات تعني وجود بنية عميقة وراء البنية الظاهرة في وعي ابن الشجري وإدراكه. وعملية التقدير لدى ابن الشجري تحتكم إلى ضوابط فإذا استدعى الكلام تقدير أكثر من عنصر محذوف فإنه يقرر أن ذلك حذف على التدرج ولم يقع مرة واحدة. وقد لاحظ ابن الشجري أن حذف الضمير العائد مرّ بمراحل، فأحياناً اكتفى العرب بحذف حرف الجر كما في قول الشاعر⁷⁹

وَيَوْمَ شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا قَلِيلٍ سَوَى الطَّعْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ
أراد شهدنا فيه فحذف حرف الجر توسعاً⁸⁰

ثم قد يتخفف بعد ذلك (بعد حذف الجار) بحذف الضمير المنصوب فتبدو المسألة وكأننا ندرج من الجر فالنصب فالحذف مع المحافظة على المعنى في الانتقال من مرحلة إلى أخرى، حيث يقول ابن الشجري في قوله تعالى⁸¹: (واتقوا يوماً لا تُجْزَى نفسٌ عن نفسٍ شيئاً)، الأصل: لا تُجْزَى فيه — لا تجزيه — لا تُجْزَى، فحذف حرف الجر من ضمير الطرف كما حذف من مظهره لو قلت: قمت في اليوم: قمت اليوم⁸²، وهكذا أثبت ابن الشجري الحذف المتدرج للعائد في جملة الصفة، وجملة الصلة مُعللاً: وإنما جاز حمل المجرور على المنصوب لاتفاقهما في كونهما فضلتين⁸³. وفي المثال السابق نلاحظ أن ابن الشجري ردّ التركيب الظاهر إلى التركيب المقدر وفقاً لمقتضى المعنى وقواعد العربية، ولم يأت تقديره هنا لتسويغ حركات الإعراب التي

تخالف القواعد المنصوص عليها، وافترض وجود عناصر معينة في البنية الداخلية يُعزى إليها الخروج عن هذه القواعد الإعرابية، إذ أن التقدير يعد واحداً من الأسس النحوية التي اجتهد علماء العربية في إقامة قواعدها وانطلاقاً من مبدأ النحاة بتقليل مقدار المقدر ما أمكن لتقليل مخالفة الأصل، إذ أن الأصل ألا يكون في الكلام حذف، وقد قَدَّر ابن الشجري المحذوف في قوله تعالى⁽⁸⁴⁾: (وأشربوا في قلوبهم العجل) بكلمة واحدة هي (حُب)⁸⁵. ومن خلال حديث ابن الشجري عن المقدر نلاحظ توضيحه سبب اختياره تقديراً دون سواه، فلا يقدر ما لا دليل عليه حتى يُسد الطريق أمام تقديرات تؤدي إلى غموض المعنى في البنية العميقة، وبالتالي غموض البنية الظاهرة، وكما أنه لا يفضل تقديراً على آخر إذا كان مساوياً له في إفادة المعنى، ولا يصح لديه تقدير شيء لا يطرد كما يطرد نظيره وهذه كلها وسائل مستخدمة في التحويل. وهكذا ينعكس لدينا مدى ارتباط التقدير بالعامل إذ أنه من أبرز نتائج الظاهرة، فالإعراب لا يكون إلا بالعامل ملفوظاً أو مقدراً وكثيراً ما يقدر العامل في أبواب النحو المختلفة، ويعد المبدأ القائل بعدم جواز اجتماع عاملين على معمول واحد أصلاً رئيساً في بناء نظرية العامل أدى إلى اللجوء إلى التقدير والتأويل لتفسير تراكم اللغة التي اجتمع فيها معمولان مثل: قام وقعد زيد.

نجد أن نظرية العامل تدخل بشكل جلي وواضح في تقدير المحذوفات ونلاحظ أن المعنى أحياناً لا يتطلب تقدير مثل تلك المحذوفات، فلماذا لا يجوز وقوع الجملة الاسمية بعد إن وإذا في مثل قوله تعالى⁸⁷: «إذا السماء انشقت» وقوله تعالى⁽⁸⁸⁾: (إن أحد من المشركين استجارك) ويصبح المرفوع بعدهما مبتدأ، ولا يكون في الكلام تقدير ولا تأخير بين الفاعل والفعل ولا يكون في الكلام حذف.

لقد أدرك ابن الشجري كما أدرك غيره من النحاة أن خلف التركيب الظاهر يكمن تركيب آخر في ضوئه يتحدد المعنى الوظيفي لعناصر الجملة وثمة صلة بين التركيبين، فتقدير الإعراب متصل بالتركيب الظاهر وتفسير المعنى معتمد على تركيب مقدر، ولقد اعتمد النحاة على التراكم المقدرة في مواضع كثيرة متصلة بتركيب الجملة، وكانت غايتهم تفسير علاقة هذا التركيب الظاهر بالمعنى.

الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة نظرية العامل عند ابن الشجري ودورها في توجيه التركيب النحوي، ومقاربتها بالنظريات اللسانية الحديثة، وتوصلت إلى النتائج الآتية:

1. اهتم ابن الشجري بالمعنى دون إغفال للعامل، فصحة الإعراب لديه مرتبط بصحة المعنى.
2. لم يكن ابن الشجري مقلداً مسلماً بكل ما وصل إليه من التراث النحوي، بل كان صاحب شخصية نحوية مستقلة، ظهرت من خلال تمحيصه ونقده لبعض الآراء النحوية.
3. بلغ مرحلة متقدمة من التدقيق في المعاني الكثيرة التي يؤديها الاختلاف في تركيب الجملة، والمعاني التي يؤديها التركيب الواحد باختلاف الأوجه الإعرابية التي تعبر عن تلك المعاني.
4. يميل إلى المعنى في حالات تقدير محذوف دون إغفال نظرية العامل في كثير من الحالات التي وجد فيها المعمول دون عامل، والعكس.
5. انتباهه لوجود بنتين في التركيب اللغوي، الأولى: البنية الظاهرية، وتقابلها البنية السطحية عند التحويلين، الثانية: البنية العميقة التي يتكون منها التركيب اللغوي.
6. ابن الشجري صاحب نظرة نحوية دقيقة، وقد ظهر ذلك من خلال إيضاحه للفروق بين المتشابهات التي قال بها

الهوامش:

- (1) ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السامرائي، ط3، مكتبة المنار، الأردن، 1985م، ص299 - 300.
- (2) ابن خلكان، وفيات الأعيان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر بيروت، 1398هـ - 1978م، 50/6، ومعجم الأدباء، 2776/6.
- (3) ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص300.

المصادر والمراجع:

- (1) ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السامرائي، ط3، مكتبة المنار، الأردن، 1985م، ص 299 - 300.
- (2) ابن خلكان، وفيات الأعيان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر بيروت، 1398هـ - 1978م، 50/6، ومعجم الأدباء، 2776/6.
- (3) ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص 300.
- (4) ابن خلكان، وفيات الأعيان 46/6.
- (5) هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة، أمالي ابن الشجري، مطبعة المدني، ط1، 1413هـ، 1992م، 18/1.
- (6) جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، أنباه الرواة، تحقيق محمد الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط1، 1406هـ 1986م، 356/3.
- (7) ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص 300.
- (8) الجرجاني، معجم التعريفات، تحقيق محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، ص 122.
- (9) الجرجاني، معجم التعريفات، ص 122.
- (10) فؤاد حنا ترزي، في أصول اللغة والنحو، مطبعة دار الكتب، بيروت، ص 137.
- (11) انظر كتاب في أصول اللغة والنحو، فؤاد حنا ترزي، ص 131.
- (12) محمد حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة ص 168.
- (13) جلال شمس الدين، التعليل اللغوي عند الكوفيين، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1994م، ص 97.
- (14) ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، دار الفكر العربي، ط1، 1947م، ص 85.
- (15) ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، 110-109/1.
- (16) أحمد عبد الستار الجوارى، نحو التيسير، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1404هـ، 1984م، 48.
- (17) عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص 158.
- (18) جلال شمس الدين، التعليل اللغوي عند الكوفيين، ص 102.
- (19) عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، 1979م، ص 148.
- (20) الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، ص 29.
- (21) أمالي ابن الشجري 374/1.
- (22) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، ط3، 1399هـ، 1979م، ص 69-70.
- (23) أمالي ابن الشجري 375/2.
- (24) أمالي ابن الشجري 380-379/2.
- (25) منسوب لأفنون التغلبي في أمالي ابن الشجري 54/1.
- (26) أمالي ابن الشجري 56/1.
- (27) سورة الحجرات 12.
- (28) أمالي ابن الشجري 32/1.

- (29) يحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن، عالم الكتب، ط3، 1403هـ، 1983م، 73/3
- (30) أمالي ابن الشجري 232/1
- (31) ابن جنبي، الخصائص، 284/1.
- (32) ابن جنبي، الخصائص، 255/3.
- (33) ابن جنبي، شرح ديوان المتنبي، تحقيق رضا رجب، ط1، 2004م، دار الينابيع، ص 60.
- (34) سورة ص 42
- (35) أمالي ابن الشجري 352/1.
- (36) أمالي ابن الشجري 20/3
- (37) سورة ص 4.
- (38) سورة النساء 6.
- (39) أمالي ابن الشجري 163-162/3.
- (40) فؤاد زكريا، آفاق الفلسفة، دار التنوير للنشر، ط1 1988م، ص 284.
- (41) هي أم ثواب، ولم يذكروا لها اسماً، وشعرها هذا في العققة والبررة.
- (42) أمالي ابن الشجري 12-11/3.
- (43) أمالي ابن الشجري 598/2.
- (44) أمالي ابن الشجري 600/2.
- (45) أمالي ابن الشجري 83-82/2، 149/3.
- (46) أمالي ابن الشجري 400/1.
- (47) أمالي ابن الشجري 151/1.
- (48) سورة المزمل 8.
- (49) أمالي ابن الشجري 152/3.
- (50) سورة البقرة 184.
- (51) سورة البقرة 237.
- (52) ديوان أمية بن أبي الصلت، تحقيق عبد الحفيظ السطلي، ص 458، ويُروى في الديوان فاشْرَبَ بدلا من اشْرَبَ
- (53) أمالي ابن الشجري 248/1.
- (54) أمالي ابن الشجري 250/1.
- (55) أمالي ابن الشجري 222-221/2.
- (56) سورة الطارق 17.
- (57) سورة النور 61.
- (58) انظر الأمالي 395/2، وينظر وقوع المصدر موقع اسم الفاعل واسم المفعول: الأمالي 252/1.
- (59) أورد تعريفات للاسم، والفعل، وفرق بين الاسم والحرف، 15/2.

نظرية العامل وتوجيه التركيب النحوي في أمالي ابن الشجري

- (60) نقوم عن طريق التوزيع بوصف بنى اللغة والتميز به بين أقسام الكلمة (الاسم، الفعل، الحرف).
- (61) نوزاد حسن، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، منشورات جامعة قاريونس، ط1، 1996م، ص 272.
- (62) أمالي ابن الشجري 23/3.
- (63) حسام البهنساوي، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب، مكتبة الثقافة، القاهرة، 1414هـ، 1994، ص 28-29.
- (64) انظر أمالي ابن الشجري 15/2.
- (65) حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، دار المعرفة الجامعية، 1996م، ص 9-10.
- (66) عبد الرحمن البرقوقي، شرح ديوان المتنبي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012م، ص 933.
- (67) أمالي ابن الشجري 312/1.
- (68) ديوان دريد بن الصمة، تحقيق عمر عبد الرسول، دار المعارف، ص 110، وفيه لقد كذبتك نفسك فاكذبها.
- (69) أمالي ابن الشجري 151/3.
- (70) سورة ص 4
- (71) سورة البقرة 258.
- (72) أمالي ابن الشجري 162/3.
- (73) سورة محمد 21
- (74) ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق فايز محمد، دار الكتاب العربي، ط2، 1416هـ، 1996، ص 116.
- (75) أمالي ابن الشجري 60/2.
- (76) سورة الأعراف 85.
- (77) سورة القصص 45.
- (78) ديوان حميد بن ثور، تحقيق عبد العزيز الميمني، مطبعة دار الكتب المصرية، 1371هـ، 1951، ص 89.
- (79) منسوب لرجل من بني عامر في كتاب سيبويه 178/1.
- (80) أمالي ابن الشجري 7/1.
- (81) سورة البقرة 48.
- (82) أمالي ابن الشجري 7/1.
- (83) أمالي ابن الشجري 8/1.
- (84) سورة البقرة 93.
- (85) أمالي ابن الشجري 78/1.
- (86) سورة الانشقاق، الآية واحد.
- (87) سورة التوبة 6.